الأمم المتحدة

A/71/313

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني
بالبلدان النامية غير الساحلية

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بالقرار ٧٠/٢١٧ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويقدم التقرير استعراضا للتقدم الذي تحقق حتى الآن، ويعرض التحديات الرئيسية التي صودفت، ويُورد توصيات لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج العمل.

* A/71/150.

060916 010916 16-13727 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - تعد البلدان النامية غير الساحلية، بمجموع سكانها الذي يتجاوز ٤٧٠ مليوناً، من أشد مجموعات البلدان ضعفا في العالم. وتشكِّل هذه البلدان البالغ عددها ٣٢، الموزعة على أربع قارات، مجموعة متنوعة تعاني ككل من صعوبات في تخطي التحديات التي يفرضها موقعها الجغرافي وبُعدها عن أقرب الموانئ البحرية. ونتيجةً لبُعد المسافة عن البحر وضرورة المرور عبر البلدان المجاورة، إلى جانب إجراءات عبور الحدود المرهقة وعدم كفاية البنى التحتية للمرور العابر والنقل، تواجه البلدان النامية غير الساحلية ارتفاعا غير متناسب في تكاليف النقل والمعاملات التجارية. وبالتالي، تتقوض قدرتها التنافسية ويتأثر نموها الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، تُبدي هذه البلدان قدرة إنتاجية منخفضة وتعتمد في حصائل صادراتها على عدد محدود من المنتجات، وبخاصةٍ السلع الأولية ذات القيمة المضافة الضئيلة، مما يجعلها عُرضة للتأثر بالهزّات الخارجية بما فيها تقلبات أسعار السلع الأساسية.

٢ - وقد اعتُمد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وأقرّته الجمعية العامة في قرارها ١٣٧/٦٩. ويقدم هذا التقرير آخر المستجدات بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وينصب تركيزه على المجالات الستة الرئيسية ذات الأولوية.

٣ - ويتناول الفرع الثاني من هذا التقرير سبل تعزيز الاتساق مع ترتيبات المتابعة والاستعراض الخاصة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويقدِّم الفرع الثالث عرضاً عاماً للأداء الاجتماعي - الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية في الفترة الأخيرة. وترد في الفرع الرابع حالة التنفيذ في المجالات ذات الأولوية، ويقدم الفرع الخامس المعلومات المتعلقة بالمتابعة والاستعراض. ويتضمن الفرع السادس الاستنتاجات والتوصيات السياساتية. وقد أُعد التقرير على أساس المعلومات المقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية. ويرد مع التقرير مرفق يتضمن جداول إحصائية.

ثانياً - تعزيز الاتساق في متابعة وتنفيذ واستعراض برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأطر الإنمائية العالمية الأخرى

٤ - اعتُمدت في عام ٢٠١٥ الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ بوصفها خطة إنمائية جديدة وطموحة وعالمية وتُنفّذ على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتشتمل خطة عام ٢٠٣٠، في أهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ للتنمية المستدامة،

على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ برنامجا تحوليا يؤكد على المساواة والشمول ويركز على مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. والغايات المتعلقة بسبل التنفيذ في إطار الهدف ١٧ وكل هدف أساسية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتشكل خطة عمل أديس أبابا جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، بحيث تدعمها وتُكمّلها وتساعدها في وضع هذه الغايات في السياق الملائم من خلال سياسات وإجراءات ملموسة. والتنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف الخطة.

٥ - وتعترف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا كلتاهما بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. فحسبما ورد في خطة عام ٢٠٣٠، يعد برنامج عمل فيينا جزءا لا يتجزأ من هذه الخطة. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كلها مهمةً لهذه البلدان في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ إشارات محددة إلى البلدان النامية غير الساحلية في فقرات مختلفة، بما في ذلك في ثلاثة أهداف هي: الهدف ٧ المتعلق بالطاقة، والهدف ٩ المتعلق بالبنية التحتية والتصنيع المستدام، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة. ويعالج برنامج عمل فيينا الاحتياجات المحددة لهذه البلدان، وتنفيذه الفعال ضروري لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦ - ومن الحيوي أن تنفذ البلدان النامية غير الساحلية برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة بطريقة متسقة ومتكاملة، بما في ذلك عن طريق إيلاء الأولوية للتمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا، من أجل تحقيق أهداف البرنامجين بفعالية. ومن المهم دمج خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا بصورة متسقة في التخطيط الإنمائي الوطني، لأن ذلك سيساعد على الاستفادة من أوجه التآزر اللازمة للتنفيذ الفعال. ويلزم أيضا ضمان الرصد المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا، بحيث تُستخدم مؤشرات البرنامج لتكميل مؤشرات الأهداف. وسيكون لزاما على البلدان النامية غير الساحلية أن تعزز قدرتها على جمع البيانات وتحليلها لكي تكتسب الفعالية في التنفيذ والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا. وقد كُلّف المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بأن يضطلع بالدور المحوري في الإشراف على عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وفي دورة عام ٢٠١٦ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، انصب التركيز بوجه خاص على البلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. ويتعين على المنتدى

السياسي الرفيع المستوى أن يستمر في استعراض الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان لضمان عدم تخلفها عن الركب.

٧ - ويعتبر إنشاء المنتدى العالمي للبنى التحتية، الذي تقوده المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والذي عُقد في واشنطن العاصمة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، خطوة مهمة لمتابعة خطة عمل أديس أبابا للبلدان النامية غير الساحلية. ويلزم أن يعالج المنتدى احتياجات هذه البلدان من البنى التحتية بطريقة مركزة.

٨ - وهناك أطر إنمائية عالمية أخرى ذات صلة بالبلدان النامية غير الساحلية ولها أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من بينها اتفاق باريس، الذي أُبرم في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وإطار سِينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وبموجب اتفاق باريس، تقرر تحسين توفير الدعم العاجل والكافي للبلدان النامية في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وفي إطار سِينداي، لوحظ أن البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما البلدان غير الساحلية، تستحق عناية خاصة في ضوء ارتفاع مستويات الضعف والخطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها. وأُكد من جديد على أن البلدان النامية يلزمها دعم دولي مُعزز منسق ومطرد وكاف من أجل الحد من مخاطر الكوارث. وقد كان متوقعا من الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦، أن تعتمد وثيقة ختامية ذات صلة بهذه البلدان، كما يُتوقع ذلك من المؤتمر الدولي المقبل المعني بالنقل المستدام، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن المهم إدارة وتنفيذ برنامج عمل فيينا والبرامج العالمية الإضافية معا لضمان توفير الدعم الأمثل للبلدان النامية غير الساحلية.

ثالثا - عرض عام للتطورات الاجتماعية - الاقتصادية الأخيرة في البلدان النامية غير الساحلية

٩ - في العقد الماضي (٢٠٠٤-٢٠١٤)، بلغ متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية ٧ في المائة. وارتفعت معدلات النمو من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى رقم قياسي اقترب من ١٠ في المائة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، قبل أن تنخفض إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعقب الانتعاش الذي حدث في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، حقق ١١ بلدا معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز ٦ في المائة في عام ٢٠١٤. بيد أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية ككل زاد بنسبة قدرها ٥,٤ في المائة فقط

في ذلك العام، أي أقل من زيادة عام ٢٠١٣ بأكثر من نقطة مئوية كاملة. وفي عام ٢٠١٥، حققت ستة فقط من هذه البلدان معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز ٧ في المائة، في حين أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية زاد بنسبة ٣,٧ في المائة فقط، أي أقل من زيادة عام ٢٠١٤ بأكثر من ١,٥ نقطة مئوية.

١٠ - واستناداً إلى دليل التنمية البشرية، لم يصل سوى خمسة من البلدان النامية غير الساحلية إلى مرتبة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. فوفقا لذلك الدليل، كان متوسط ترتيب البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٤ هو ٠,٥٦، وكان ما سجله أعلى بلد في المجموعة هو ٠,٧٩ وسجل أقل بلد ٠,٣٥. ولئن كان ترتيب معظم هذه البلدان قد تحسن في السنوات الأخيرة وقفز اثنان منها أكثر من ١٠ مراتب بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، فقد تراجع ترتيب ستة بلدان منها خلال الفترة نفسها. وإضافة إلى ذلك، دخل ١٦ بلدا ناميا غير ساحلي ضمن البلدان الـ٤٤ صاحبة المراتب الدنيا والمصنفة كبلدان منخفضة التنمية.

١١ - ورغم الجهود والالتزامات المكرسة لمواجهة الفقر فإنه لا يزال متفشيا في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، وإن كان يتراجع منذ عام ٢٠٠٢. فقد انخفضت في هذه البلدان نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بمبلغ ١,٩٠ دولار يوميا (بالأسعار حسب تعادل العملات السائدة في عام ٢٠١١) من ٤٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. بيد أن هناك تباينات كبيرة بين البلدان. ففي تسعة من هذه البلدان، يعيش نصف السكان تحت خط الفقر المذكور. وستقتضي الضرورة زيادة الجهود من أجل تقليل الفقر والقضاء على الفقر المدقع على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

١٢ - وتتسم البلدان النامية غير الساحلية بارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي وتتعرض لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها أكثر من غيرها. فوفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مثلا، الرقم القياسي لأسعار الأغذية المحدد من منظمة الأغذية والزراعة على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ أعلى في هذه البلدان بنسبة ٧٣ في المائة مقارنةً بالبلدان النامية كمجموعة. وتظل البلدان النامية غير الساحلية قابلة للتضرر بشكل خاص من آثار تغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم حدة التصحر وتدهور الأراضي. فقد تقلصت في هذه البلدان مساحة الغابات تدريجيا كنسبة من المساحة الكلية للأراضي، بحيث انخفضت من ١٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، في مقابل المتوسط العالمي الذي يبلغ ٣٠,٧ في المائة. وإضافة إلى ذلك، معظم الأراضي الزراعية في البلدان النامية غير الساحلية قاحلة وشبه قاحلة، وتتعرض لتقلبات شديدة في كمية الأمطار. وتترك هذه التحديات آثارا

مدمرة على سبل عيش الأسر الفقيرة وتقوض الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية في سبيل القضاء على الجوع. وقُدّر معدل انتشار نقص التغذية في هذه البلدان بنسبة قدرها ٢٢,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، أي أنه أعلى بنسبة قدرها ٧٦ في المائة من متوسط البلدان النامية ككل. ويلزم توفير المزيد من الاستثمارات، العامة والخاصة على السواء، من المصادر المحلية والأجنبية، لدعم هذه البلدان في زيادة إنتاجيتها الزراعية.

١٣ - وفيما يتعلق بالصحة، حققت البلدان النامية غير الساحلية بعض التقدم في خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٣٩,٧ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٧,٩ في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، يزيد المعدل الحالي بنسبة قدرها ٤٦ في المائة عن المعدل المتوسط في العالم النامي. وحققت البلدان النامية غير الساحلية تقدما في خفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من ٢,١٣ لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٨٤ في عام ٢٠١٥. غير أنه رغم هذا التحسن، ما زالت هذه البلدان لديها أعلى معدل إصابة، بحيث يتجاوز ضعف المعدل المتوسط في العالم النامي. كما تبلغ معدلات الإصابة بالملاريا في البلدان النامية غير الساحلية ضعف المعدل المتوسط في العالم النامي.

١٤ - وقد حققت البلدان النامية غير الساحلية تقدما اجتماعيا مطردا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤، بما انعكس بشكل خاص في التحسينات العامة في كل من مؤشرات القيد في المدارس الابتدائية والثانوية. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال يتعين القيام بالمزيد. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، أحرزت هذه البلدان تقدما بشأن المؤشرات ذات الصلة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل النساء في البرلمانات الوطنية.

١٥ - ولا تزال إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب والصرف الصحي منخفضة في العديد من البلدان النامية غير الساحلية. ويتضح من البيانات عن مستوى الإجهاد المائي أن هذه البلدان لديها مستوى أعلى من الإجهاد المائي مقارنة بالمتوسط العالمي أو المتوسط في المناطق النامية.

رابعا - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

ألف - الأولوية ١: القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر

١٦ - تبذل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية جهودا تهدف إلى تنفيذ الإجراءات المحددة في برنامج عمل فيينا التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف المحددة في المجال ذي الأولوية المتعلق بالقضايا الأساسية لسياسات المرور العابر. ومنذ التقرير السابق (A/70/305)، صدَّق المزيد من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وترد التفاصيل في إطار الأولوية ٣. وفي عام ٢٠١٥، أصبح أحد البلدان النامية غير الساحلية، هو النيجر، واثنان من بلدان المرور العابر، هما تايلند والأرجنتين، أطرافا في اتفاقية كيوتو المنقحة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية. وفي عام ٢٠١٥ أيضا، انضمت أذربيجان، وهي بلد نام غير ساحلي، إلى الاتفاقية المتعلقة بالنقل الدولي بالسكك الحديدية، وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، انضمت باكستان، وهي من بلدان المرور العابر، إلى الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري.

١٧ - وبينما يجري إحراز تقدم على التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، يلزم القيام بالمزيد. وتواجه كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر تحديات من قبيل نقص الوعي بشأن الصكوك القانونية، ومحدودية المعلومات عن الفوائد المحتملة للتصديق، وعدم توافر المعلومات عن الاتفاقيات بلغة يمكن استخدامها بها بسهولة، والعمليات المعقدة للإدراج في التشريعات المحلية، وعدم تقاسم الخبرات، والمعوقات المتصلة بالقدرات.

١٨ - وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لزيادة وعي واضعي السياسات والمسؤولين الإداريين وفهمهم للآثار المترتبة على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية من خلال بناء القدرات، وإجراء دراسات متعمقة عن تكاليف وفوائد الانضمام إلى الاتفاقيات، ووضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الاتفاقيات. وتعميم مراعاة الاتفاقيات على الصعيد الوطني أمر هام أيضا، لأنه سيتيح إدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية ومخصصات الميزانية.

١٩ - وفي آسيا، بدأ نفاذ الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكانت معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية قد بدأ نفاذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ فيما بين الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان. وكانت

المعاهدة التي تحكم انضمام أرمينيا إلى الاتحاد قد بدأ نفاذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في حين بدأ نفاذ تلك المتعلقة بقيرغيزستان في آب/أغسطس ٢٠١٥.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٥، وقعت بنغلاديش وبوتان ونيبال والهند اتفاقا متعلقا بالسيارات من شأنه زيادة تحسين عمليات المرور العابر للبلدين غير الساحليين نيبال وبوتان. ومن المتوقع أن يقلل الاتفاق عند تنفيذه من التكلفة الكبيرة للشحن العابر للأشخاص والبضائع عند المعابر الحدودية والوقت الطويل الذي يستغرقه ذلك.

٢١ - وفي عام ٢٠١٥ أيضا، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي استراتيجية إنمائية قارية معنونة ''خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها''. كما اعتمد الاتحاد الأفريقي قرارا دعا فيه البلدان إلى إدخال تأشيرة مدتها ٣٠ يوما عند الوصول وذلك لجميع مواطني البلدان الأفريقية. وقد اتخذت بلدان من قبيل غانا ورواندا زمام المبادرة بتخفيف القيود المفروضة على التأشيرات وتوفير خيار التأشيرة عند الوصول لجميع الأفارقة. وتم الاتفاق في مؤتمر القمة المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على إصدار جوازات سفر إلكترونية للاتحاد الأفريقي، بهدف تيسير حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات في جميع أنحاء القارة.

٢٢ - ويجري المضي في العملية الحكومية الدولية من أجل حوسبة إجراء المستند الجمركي للنقل البري الدولي (دفاتر النقل الدولي البري) - النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي.

باء - الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية وصيانتها

٢٣ - تواصل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بذل الجهود الرامية إلى توسيع وتحسين بنيتها التحتية للنقل البري وعبور الحدود. فعلى سبيل المثال، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قامت منغوليا بتعبيد ١٨٣٨١ كيلومترا من الطرق التي تربط بين العديد من المقاطعات التي تقع على الحدود مع الاتحاد الروسي والصين. وتواصل حكومة زامبيا تنفيذ مشروع الطرق المسمى Link Zambia 8000. وتقوم أرمينيا بتنفيذ برنامجها الاستثماري للمحور البري بين الشمال والجنوب وتحسين الطريق M6 لعبور الحدود بين أرمينيا وجورجيا. ويجري تنفيذ مشاريع شتى للربط بين الطرق في بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال من أجل تحسين أجزاء من شبكة الطرق الآسيوية السريعة. وعلى الرغم من هذه الجهود، يجب القيام بالمزيد من أجل سد الثغرات.

٢٤ - ولم تطرأ أي تغيرات هامة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في البيانات المتعلقة بالبنية التحتية للسكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ١٣ التي لديها بيانات

متاحة. ففي عام ٢٠١٤، كان حجم الرحلات الجوية للركاب ضئيلا للغاية، حيث شكلت البلدان النامية غير الساحلية ٠,٨ في المائة فقط من المجموع العالمي. وكانت هناك أنماط مماثلة لأحجام الشحن في النقل الجوي، التي بلغ متوسطها ٠,٩ في المائة فقط من المجموع العالمي.

٢٥ - وفيما يتعلق بالطاقة، بلغ متوسط نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الطاقة الحديثة في البلدان النامية غير الساحلية ٥٥ في المائة. بيد أن هذه البيانات تخفي التفاوتات بين البلدان، حيث حققت تسعة بلدان الوصول الشامل، بينما هناك ثمانية بلدان لا تزال متأخرة عن البلدان الأخرى، بحيث يقل معدل الوصول فيها عن ٢٠ في المائة. ووفقا للبيانات الأخيرة من الوكالة الدولية للطاقة، فإن أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في البلدان النامية غير الساحلية - أو ثلثي مجموع السكان فيها - يعتمدون على الاستخدام التقليدي للكتلة الأحيائية لأغراض الطهي، مما يؤكد على الحاجة الملحة إلى تحسين الحصول على الطاقة النظيفة والحديثة لأغراض الطهي.

٢٦ - وكان متوسط حصة الطاقة المتجددة في البلدان النامية غير الساحلية في مجموع فئة الاستهلاك النهائي للطاقة قد انخفض من ٤٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. ويتعين بذل مزيد من الجهود لتشجيع زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

٢٧ - ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تشهد نموا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما الاتصالات بالهواتف المحمولة، على النحو المبين في الشكل الأول.

٢٨ - وفي المقابل، فإن الوصول إلى شبكة الإنترنت، على الرغم من الزيادة المطردة، لا يزال منخفضا في معظم البلدان النامية غير الساحلية، حيث بلغ المعدل في المتوسط ٢٠ مستخدماً للإنترنت من كل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٤، مقابل ٢٢ مستخدماً من كل ١٠٠ شخص في بلدان المرور العابر (انظر الشكل الثاني). وهذا المتوسط يخفي تفاوتات هامة أيضا بين البلدان النامية غير الساحلية. ويلزم بذل مزيد من الجهود من أجل تشجيع وصول الجميع بشكل مفتوح وميسور التكلفة إلى شبكة الإنترنت ومعالجة الفجوة الرقمية.

الشكل الأول

اشتراكات الهاتف المحمول – الخلوي (لكل مائة نسمة)

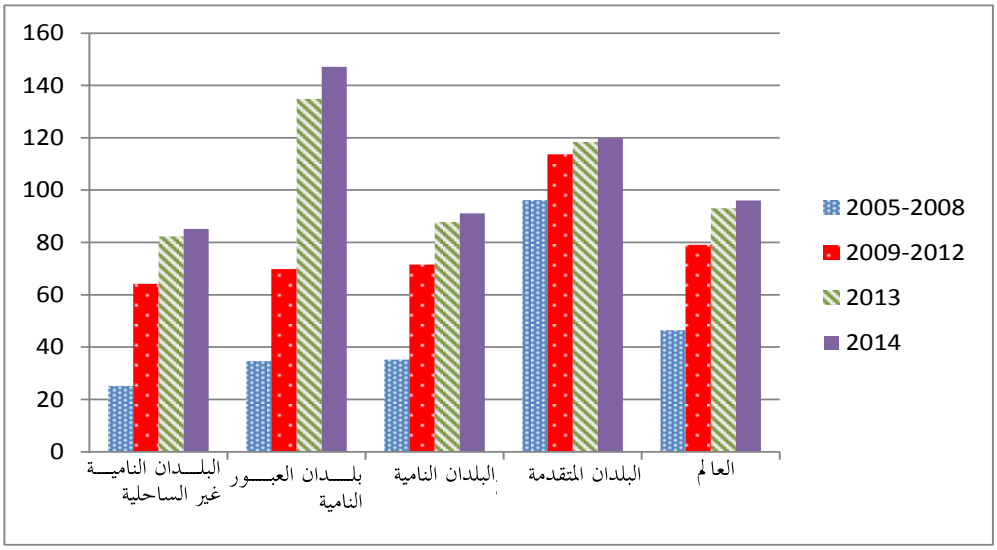

المصدر: إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات

الشكل الثاني

مستخدمو الإنترنت (لكل مائة نسمة)

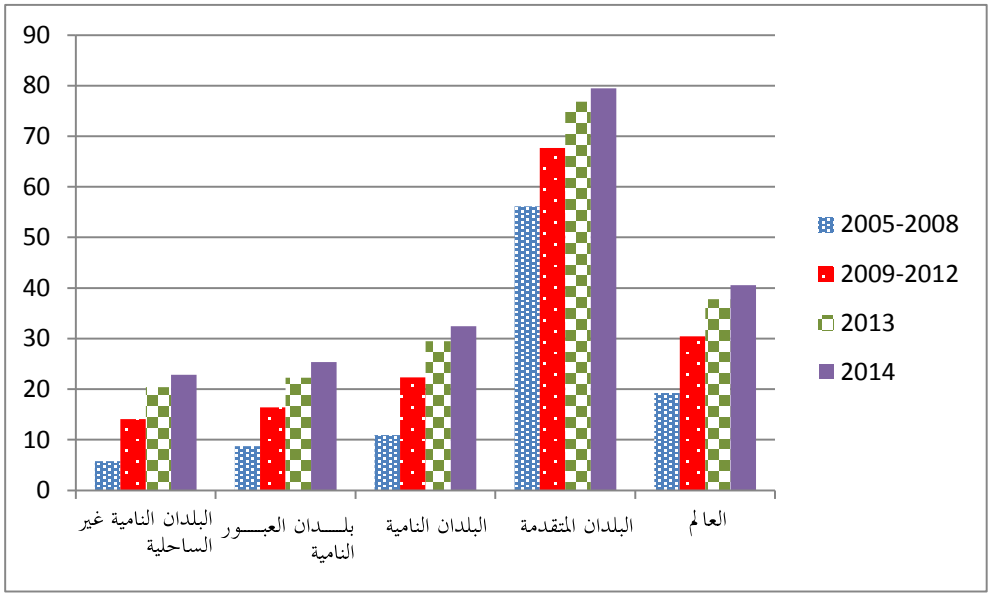

المصدر: إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات.

٢٩ - وتقوم عدة بلدان نامية غير ساحلية بدعم تطوير البُنى التحتية لديها وصيانتها باستخدام تمويل من رسوم مستخدمي الطرق، من قبيل بوابات تحصيل الرسوم وضرائب الوقود، أو من مخصصات الميزانية الرئيسية. وتعبئة الموارد الإضافية من أجل تطوير البنية التحتية هو أمر بالغ الأهمية، من أجل تكملة الجهود المحلية التي تبذلها هذه البلدان. ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية لديه مشاريع جارية للبنية التحتية مع بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وباراغواي قدرها ٦٠٥,٥ مليون دولار في قطاع النقل، و ٢٢٩ مليون دولار في قطاع الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لديه ما مجموعه ٤٣٥ مليون دولار قيد الإعداد، في إطار ذراعه للإقراض للقطاع الخاص، موجهة إلى تطوير البنية التحتية للبلدان النامية غير الساحلية. وفي عام ٢٠١٥، وفي إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، تلقت باراغواي قرضا من مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية من أجل تحسين ربطها بالبلدان المجاورة.

٣٠ - وأنشأت الصين صندوق طريق الحرير الجديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وجرى إضفاء الصيغة الرسمية على المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام ٢٠١٥. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أبرم مصرف التنمية الآسيوي اتفاقا مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي من أجل إنشاء صندوق جديد لدعم استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية في جميع أنحاء آسيا. وستجري رسملة هذا الصندوق بمبلغ قدره ١,٥ بليون دولار من خلال أسهم عادية من الوكالة ستديرها إدارة عمليات القطاع الخاص بمصرف التنمية الآسيوي. وفيما يتعلق بأفريقيا، أنشئ صندوق أفريقيا ٥٠ في إطار مصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠١٥. وفي دورته التأسيسية، اكتتب ٢٠ بلدا ومصرف التنمية الأفريقي بمبلغ إجمالي أولي قدره ٨٣٠ مليون دولار في رأس المال السهمي. وبدأ صندوق أفريقيا ٥٠ في إعداد وتمويل مشاريع في نهاية عام ٢٠١٥.

٣١ - وفي الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٦، وافق البنك الدولي على ٢٨ مشروعا إقراضيا جديدا ذي صلة ببرنامج عمل فيينا، أو عُرضت عليه كي يوافق عليها. وبلغ مجموع قيم القروض للمشاريع ١,٦ بليون دولار في السنة المالية ٢٠١٥، و ١,٢ بليون دولار في السنة المالية ٢٠١٦. وشملت مجالات تركيز المشاريع تيسير التجارة، وربط الطرق، وتوسيع إمكانية الحصول على الكهرباء، والبنية التحتية للاتصالات الإقليمية. ويركز نصف حافظة القروض على أفريقيا، سواء من حيث القيمة وعدد المشاريع، تليها أوروبا الوسطى وآسيا. وغالبية القروض المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية تندرج في قطاع النقل حسب قيمة القروض.

٣٢ - وقدم الشركاء في التنمية على الصعيد الثنائي الدعم من أجل تطوير البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، دعمت النمسا بناء محطات للطاقة الكهرمائية في بوتان ونيبال (بعد الزلزال) بينما تقوم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتقديم الدعم من أجل مشروع تطوير الطاقة الكهرمائية في نيبال وبناء الطرق في أفغانستان، وتقدم إيطاليا الدعم من أجل تطوير البنية التحتية للنقل في أفغانستان.

جيم - الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة

٣٣ - في عام ٢٠١٤، بلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٨ في المائة في حالة البلدان النامية غير الساحلية، في حين كان المتوسط العالمي ٥٨ في المائة. ومع أن هذا يعني أن التجارة أمر بالغ الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية، فقد انخفضت حصتها من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٩٦ في المائة فقط. وقبل هذا الانخفاض، زاد نصيب الصادرات إلى أكثر من الضعف من ٠,٥ في المائة في تسعينيات القرن الماضي، ليستقر عند متوسط قدره ١,٢١ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن غالبية هذه البلدان لا تزال مهمشة فيما يتعلق بالتجارة الدولية. فعلى سبيل المثال، تشكّل أربعة بلدان فقط من البلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى ٥٥ في المائة من مجموع صادرات المجموعة من البضائع، في حين أن ٢٠ من هذه البلدان تمثل حصة كل منها في تلك التجارة ما لا يتجاوز ٢ في المائة.

٣٤ - وقُدرت صادرات السلع من البلدان النامية غير الساحلية بمبلغ ١٥٨ بليون دولار في عام ٢٠١٥، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة قدرها ٣٠ في المائة عن عام ٢٠١٤. وكان هذا الانخفاض الكبير بسبب انهيار أسعار السلع الأساسية وتباطؤ الطلب. وكانت هذه هي السنة الثانية التي انخفضت فيها صادرات البلدان النامية غير الساحلية، بعد انخفاض بنسبة قدرها ٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وانخفضت واردات البضائع إلى هذه البلدان أيضا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بحيث بلغت ما يقدر بـ ١٨٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥.

٣٥ - وصادرات السلع من البلدان النامية غير الساحلية تتركز بشدّة في حفنة فقط من المنتجات، لا سيما السلع الأساسية الخام. وبلغ مؤشر التركز ٠,٣٦ في عام ٢٠١٤، مما يجعل هذه البلدان لديها تركُّز للمنتجات التصديرية أكبر من جيرانها من بلدان المرور العابر والبلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فقد زاد تركُّز الصادرات على مر السنين. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى بذل جهود لتنويع صادراتها من أجل الحد من ضعفها وتعزيز قدرتها التنافسية.

٣٦ - وتيسير التجارة هو أحد المجالات التي تحقق فيها قدر كبير من التقدم في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤. وكانت إحدى الخطوات الهامة نحو ضمان وجود برنامج مشترك لتنفيذ تدابير تيسير التجارة على المستوى العالمي هي اعتماد الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي في عام ٢٠١٣. وقد حدد الاتفاق مجموعة من التدابير الرامية إلى تسريع مرور السلع عبر الحدود، بما في ذلك ضمان حرية المرور العابر، مع كون الأهداف الرئيسية هي الحد من العقبات البيروقراطية أمام التجارة وتخفيض تكاليف التجارة. وأحد عناصر الاتفاق المبتكرة هو أنه يعزز تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للبلدان النامية، استنادا إلى قدرة كل بلد. وإضافة إلى ذلك، فإن المعايير المنصوص عليها في الاتفاق خاضعة لضوابط منظمة التجارة العالمية التجارية الملزمة.

٣٧ - ويمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة إلى خفض تكاليف التجارة التي تتحملها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بنسبة ١٤,٣ في المائة في المتوسط. وتشير التقديرات إلى بلوغ الخفض للبلدان النامية غير الساحلية ١٥,٤ في المائة في المتوسط، مع خفض قدره ١٩,٣ في المائة في المنتجات المصنعة و ١١,٧ في المائة في المنتجات الزراعية. ويبدو أن تبسيط الوثائق التجارية، وترشيد الإجراءات الحدودية، وأتمتة العمليات الحدودية لها أعظم الأثر على التكاليف التجارية. والتنفيذ الكامل للاتفاق يمكن أن يخفض متوسط الوقت اللازم للاستيراد بأكثر من يوم ونصف (تخفيض نسبته ٤٧ في المائة)، والوقت اللازم للتصدير بنحو يومين تقريبا (تخفيض نسبته ٩١ في المائة).

٣٨ - وحتى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، صدق ٨٥ بلدا على الاتفاق، منها ١٠ من البلدان النامية غير الساحلية و ١٢ من بلدان المرور العابر. وحتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تلقت منظمة التجارة العالمية ٨٧ إخطارا بالالتزامات من الفئة ألف، من بلدان منها ١٥ من البلدان النامية غير الساحلية و ١٨ من بلدان المرور العابر. ومن المهم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تبين احتياجاتها في مجال بناء القدرات من خلال تقديم الإخطارات من الفئة جيم، لتتسنى لها الاستفادة الكاملة من المساعدة التقنية ومرافق بناء القدرات المتاحة لها. وحتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وردت خمسة إخطارات من الفئتين باء وجيم، منها إخطار من أحد البلدان النامية غير الساحلية.

٣٩ - وأحكام الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة تدعو كل دولة من الدول الأعضاء إلى إنشاء لجنة أو هيئة وطنية معنية بتيسير التجارة والمحافظة على استمراريتها. ويقوم عدد من البلدان النامية غير الساحلية بإنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة أو يعزز ما لديه من لجان بغرض زيادة

التيسير والتنسيق الداخلي وتنفيذ الاتفاق، إضافةً إلى بعض مجالات محددة واردة في برنامج عمل فيينا.

٤٠ - ويواصل عديد من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، بدعم من الشركاء في التنمية، تنفيذ مبادرات ترمي إلى تسريع إجراءات النقل العابر وعبور الحدود، منها إنشاء مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد، ونظم النافذة الوحيدة الإلكترونية، ونظم الدفع الإلكتروني للرسوم الجمركية والضرائب، ودفاتر النقل الدولي البري، والنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)، وتأمين السيارات الصادر عن أطراف ثالثة إقليمية، ونظم تعقب البضائع الإلكتروني. ونظم النافذة الوحيدة الوطنية إما تعمل حاليا أو قيد الإنشاء أو يجري التخطيط لها في جميع المناطق التي تضم بلدانا نامية غير ساحلية، ويستخدم ٢٢ بلدا من هذه البلدان بالفعل النظام الآلي للبيانات الجمركية.

٤١ - وعلى الرغم من التغييرات الإيجابية في هذا المجال، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تتحمل تكلفة كبيرة في التجارة. فتقديرات منظمة التجارة العالمية تشير إلى أن تكاليف التجارة التي تتحملها هذه البلدان تعادل تطبيق ورسوم جمركية بحسب السعر تبلغ ٢٦٠ في المائة على تكاليف التجارة الدولية. ومتوسط التكاليف التجارية التي تتحملها البلدان النامية غير الساحلية يزيد أيضا بمقدار ١,٥ مرة عن التكاليف التي تتحملها بلدان المرور العابر. وتبين مؤشرات البنك الدولي للتجارة عبر الحدود أن البلدان النامية غير الساحلية تتسم أيضا، في المتوسط، بزيادة عدد الوثائق وطول فترات الانتظار المطلوبة للتصدير أو الاستيراد مقارنةً ببلدان المرور العابر.

دال - الأولوية ٤: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٤٢ - تتسم مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في أطر التكامل الإقليمي بأهمية بالغة من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، والقدرة على الاتصال، وتعزيز القدرة التنافسية، ومواءمة السياسات، وتحقيق الزيادة في التجارة والاستثمار. واستنادا إلى الإخطارات المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية، البلدان النامية غير الساحلية أطراف في ٣,٨ اتفاقات تجارية إقليمية في المتوسط، بأعداد تتراوح من صفر إلى ١١ اتفاقا لكل من هذه البلدان[(١)]. وثمة مقياس آخر للتكامل هو عدد اتفاقات الاستثمار الإقليمية التي تضم بلداناً نامية غير ساحلية

(١) تستند إحصاءات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية إلى متطلبات الإخطار لا إلى العدد الفعلي لهذه الاتفاقات. ومن ثم، فإن أي اتفاق تجاري إقليمي يشمل كلا من السلع والخدمات يحسب كإخطارين - الأول للسلع والآخر للخدمات - وإن كان يتكون فعليا من اتفاق مادي واحد.

بين أطرافها. وحتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقعت البلدان النامية غير الساحلية في المتوسط ٢١ معاهدة استثمار على الصعيد الثنائي بأعداد تتراوح من صفر إلى ٥٠ اتفاقا موقعا لكل بلد، وهناك ما متوسطه ١٤ اتفاقا نافذا. وهذا تحسن طفيف مقارنةً بالبيانات التي جُمِعت في نهاية آذار/مارس ٢٠١٥. ووقعت بلدان نامية غير ساحلية أيضا سبعة اتفاقات استثمار دولية أخرى لكل منها في المتوسط.

٤٣ - ويتفاوت مستوى التكامل التجاري بحسب المنطقة. فعلى سبيل المثال، تقدر الواردات داخل القارة الواحدة بنسبة ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، و ٦,٧ في المائة في الأمريكتين، و ١٧,٩ في المائة في آسيا، و ٢١ في المائة في أوروبا. وفي منطقة أفريقيا، توقفت حصة الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية عند مستوى متدن هو ١٥,٧ في المائة من المجموع في عام ٢٠١٤. وتفيد التقارير الواردة من منطقتي جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اللتين تضمان ١١ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية البالغ عددها ١٦ بلدا، ارتفاع نصيب التجارة داخل المنطقة الواحدة نسبيا مقارنةً بالمناطق الأخرى. وفي حالة آسيا والمحيط الهادئ، تباطأت التجارة داخل المنطقة الواحدة، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى تباطؤ النمو في الصين. أما مستويات التجارة فيما بين البلدان النامية غير الساحلية في آسيا نفسها فمنخفضة للغاية؛ ومع ذلك، تكون مستويات التجارة عالية عادة لا سيما مع الجيران الكبار مثل الصين وروسيا والهند وتايلند. وفي أمريكا اللاتينية، التجارة داخل المنطقة الواحدة فيما بين البلدان النامية غير الساحلية مرتفعة نسبيا، بحيث كانت تمثل ٥٥ في المائة من مجموع التجارة في حالة بوليفيا و ٤٩ في المائة في حالة باراغواي في عام ٢٠١٤.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٥، وقعت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الشريكة له اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وإن كان لا يزال يتعين وضع عدد من عناصر هذا الاتفاق في صيغتها النهائية. وبدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة قارية من المتوقع أن يساهم في التصنيع في البلدان الأفريقية، ويعمل على حدوث زيادة في سلاسل القيمة الإقليمية، ويدعم التحول الهيكلي من خلال تيسير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ويرصد دليل التكامل الإقليمي، الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، حالة التكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن أبعاد التكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي، والتقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي، وحرية تنقل الأشخاص، والبنى التحتية الإقليمية. ووفقا للدليل، صنفت ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية

(أوغندا وبوتسوانا وزامبيا) ضمن البلدان التي حققت تكاملا كبيرا وواسع النطاق، إذ بلغت مراتب مرتفعة بشكل عام وفي العديد من المجالات. أما أداء بلدان أخرى فهو يبين استمرار وجود مجال للتحسين.

هاء - الأولوية ٥: التحول الاقتصادي الهيكلي

٤٥ - التحول الاقتصادي الهيكلي عملية تنطوي على تحويل وجهة النشاط الاقتصادي عن الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والأنشطة والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى تلك التي لها قيمة مضافة أعلى ومستويات إنتاجية أرفع. وهي في الأساس نقلة مفضية إلى التحول عن القطاعات والأنشطة التقليدية إلى قطاعات وأنشطة جديدة تنطوي على محتوى تكنولوجي أكبر. ويتسم التحول الهيكلي بأهمية بالغة لإنجاح إدماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر الواسع القاعدة القادر على إيجاد فرص عمل.

٤٦ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية بما متوسطه حوالي ٧ نقاط مئوية، بحيث أصبحت ١٤,٦ في المائة. وخلال الفترة نفسها، كانت القيمة المضافة لقطاع الخدمات في هذه البلدان مرتفعة، إذ زادت بنسبة قدرها ٣ نقاط مئوية في المتوسط، في حين أن القيمة المضافة في قطاع التصنيع، التي تحتل، تاريخيا، مرتبة حيوية في تحقيق النمو الاقتصادي والتحول إضافةً إلى توليد فرص العمل، انخفضت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٩ إلى ٦,٩ في المائة. وإضافةً إلى ذلك، انخفضت حصة السلع المصنعة من مجموع الصادرات من البلدان النامية غير الساحلية من ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٤، في حين أن حوالي ٧٠ في المائة من الواردات إلى هذه البلدان كانت منتجات مصنعة. وعلاوةً على ذلك، تشير بيانات العمالة المتاحة عن البلدان النامية غير الساحلية إلى زيادة نسبة السكان العاملين في قطاع الزراعة أو قطاع الخدمات عن العاملين في قطاع الصناعة. وهذا يعكس محدودية المحتوى الصناعي في الصادرات من هذه البلدان. وانخفاض المحتوى التكنولوجي في الصادرات وركوده مظهر إضافي من مظاهر الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الارتقاء في سلاسل القيمة. وتظهر البيانات المحدودة أن محتوى التكنولوجيا المتطورة، كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة، يشكل أقل من ١٠ في المائة في ١٥ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية العشرين التي تتوافر عنها بيانات.

٤٧ - وكما ذُكر أعلاه، تعتمد البلدان النامية غير الساحلية اعتمادا شديدا في صادراتها على عدد محدود من الموارد المعدنية والمنتجات الزراعية المنخفضة القيمة. وشكلت السلع الأساسية الأولية، بما في ذلك الوقود، نسبة قدرها ٨٠ في المائة من صادرات البضائع من البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٤، بعد أن كانت النسبة ٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذه البلدان أكثر اعتمادا على السلع الأساسية من البلدان النامية الأخرى، بحيث شكلت السلع الأولية أكثر من نصف صادرات ٢٧ من ٣٢ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وفي المقابل، شكلت هذه السلع الأساسية، لأغراض التصدير للعالم، ٣٢ في المائة فقط في عام ٢٠١٤. وهذا الاعتماد الكبير على السلع الأساسية يجعل هذه البلدان شديدة التأثر بالتقلب في أسعار تلك السلع والطلب عليها، الذي يزيد من تفاقمه انخفاض قدراتها الإنتاجية ومواطن الضعف الهيكلي فيها. وبما أن الخدمات ليست مثل البضائع سريعة التأثر بتحديات المسافة والتأخيرات، ونظرا لأنها لا تمثل سوى ١٥ في المائة من الصادرات من البلدان النامية غير الساحلية، توجد لدى هذه البلدان إمكانية كبيرة لتعزيز النمو في قطاع الخدمات.

٤٨ - وينبغي تعزيز الانتقال من الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والقطاعات المولدة لكثير من فرص العمل، مثل الصناعة التحويلية والصناعة الزراعية والخدمات الحديثة، في البلدان النامية غير الساحلية. ومن أجل ضمان المزيد من الفرص لإضافة القيمة، تحتاج هذه البلدان إلى تهيئة بيئة مواتية للتعاون مع القطاع الخاص ولجذب الاستثمار الأجنبي. وتحتاج أيضا إلى ما يكفي من البنى التحتية والمؤسسات والمعرفة التقنية لتنافس في سلاسل القيمة أو على الأقل في حلقات معينة من سلاسل القيمة. وقد أعادت بلدان نامية غير ساحلية عديدة، في خطوة إيجابية منها، مواءمة استراتيجياتها الوطنية بغرض تنويع اقتصاداتها نحو الصادرات غير التقليدية.

واو - الأولوية ٦: وسائل التنفيذ

٤٩ - لئن كان برنامج عمل فيينا يقر بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية في أي بلد تقع على عاتق البلد نفسه، فإنه يؤكد أهمية تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات فيما بين البلدان النامية غير الساحلية ومع جيرانها من بلدان المرور العابر وشركائها في التنمية وأصحاب المصلحة الأخرين من أجل إنجاح تنفيذ برنامج العمل.

٥٠ - ويبين الشكل الثالث التدفقات الداخلة للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، انخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه البلدان انخفاضا

طفيفا بنسبة قدرها ١,١ في المائة عن عام ٢٠١٣، إذ أصبح ٢٥,٩ بليون دولار بعد أن كان ٢٦,٢ بليون دولار. وهناك بلدان إثنان (إثيوبيا وأفغانستان) ما زالا يهيمنان على متحصلات المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث تبلغ نسبتهما ٣٢ في المائة من مجموع هذه المتحصلات وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، بحيث شكلت ١٠ في المائة أو أكثر من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٤ في ثمانية من البلدان النامية غير الساحلية، ونسبة تتراوح من ٥ في المائة إلى ٩,٩ في المائة في سبعة من هذه البلدان.

الشكل الثالث

المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

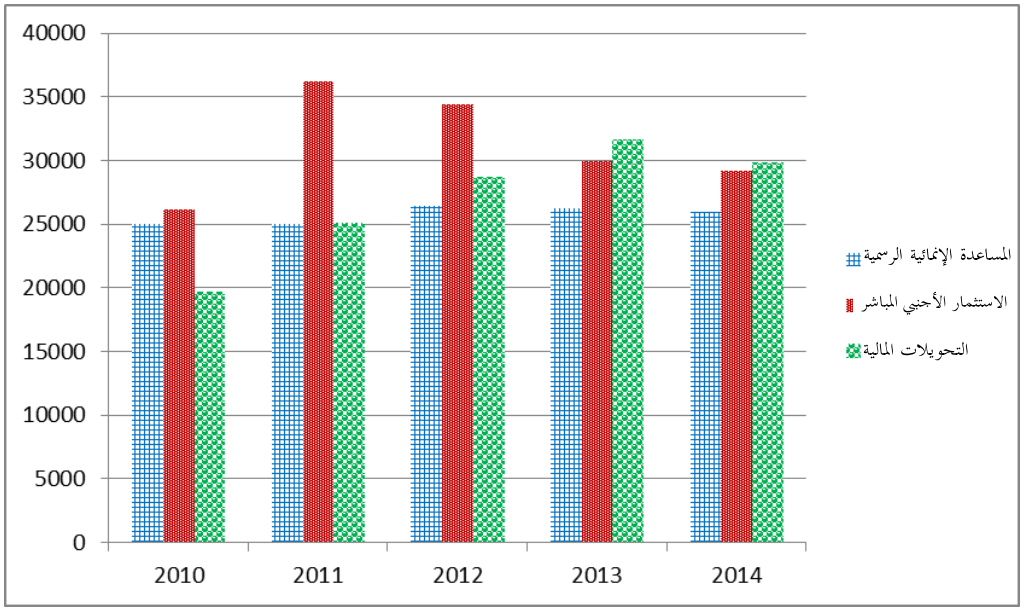

المصدر: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: حسابات تستند إلى البيانات الواردة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، والبنك الدولي.

٥١ - ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت مخصصات التمويل الميسر[٢] للبلدان النامية غير الساحلية نحو ٢٢ في المائة من مجموع التمويل الميسر المخصص لجميع البلدان النامية في عام ٢٠١٤. وبلغ التمويل الميسر المخصص للبلدان النامية غير الساحلية نسبة قدرها ٥٥ في المائة من مجموع التمويل الخارجي، مقارنة بنسبة قدرها ١٨ في المائة لجميع البلدان النامية، مما يدل على ارتفاع مستوى اعتماد مجموعة البلدان الأولى على التمويل الميسر. ومنذ عام ٢٠٠٠، ازداد التمويل الميسر المخصص للبلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة. ومع ذلك، يتماشى النمو في التمويل الميسر المخصص لهذه البلدان، باستثناء أكبر بلدين مستفيدين، مع النمو في التمويل الميسر المخصص للبلدان النامية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤. وأكبر مقدمي التمويل الميسر للبلدان النامية غير الساحلية هم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ورابطة التنمية الدولية، بحيث كانوا يمثلون ٤٥ في المائة من التمويل الميسر الذي قدّم لها. وكانت المنح تمثل نسبة قدرها ٨٢ في المائة من الحافظة في عام ٢٠١٤، وهي نفس النسبة المئوية التي كانت تمثلها في عام ٢٠٠٥.

٥٢ - ويأتي التمويل الميسر المخصص للبلدان النامية غير الساحلية في شكل معونة قابلة للبرمجة قطريا ومعونة إنسانية وغذائية[٣]. وفي عام ٢٠١٤، بلغت المعونة القابلة للبرمجة نسبة قدرها ٨١ في المائة من المعونة التي حصلت عليها هذه المجموعة من البلدان. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، ازدادت المعونة القابلة للبرمجة عالميا المخصصة للبلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة، بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٩ في المائة، ولكنها ركدت منذ ذلك الحين لتناهز حوالي ٢٢ بليون دولار. وإسقاطات المعونة القابلة للبرمجة قطريا حتى عام ٢٠١٩ لا تبدى بوادر كثيرة على وجود زيادة في الطموحات (انظر الشكل الرابع).

(٢) يشمل التمويل الميسر التدفقات الميسرة من المصادر الثنائية، وهي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، وكذلك إجمالي التدفقات الميسرة المتعددة الأطراف المخصصة للبلدان النامية.

(٣) أفضل تعبير عن المساهمات المقدمة من الجهات المانحة إلى البرامج الإنمائية على الصعيد القطري هو مفهوم المعونة القابلة للبرمجة قطريا، وهي مجموعة فرعية من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، وتعد أمرا بالغ الأهمية لدعم أهداف التنمية المستدامة. وتقتفي المعونة القابلة للبرمجة قطريا نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يكون فيها للبلدان المستفيدة، أو يمكن أن يكون لها فيها، قول كبير. وقد أظهرت دراسات عديدة أن المعونةَ القابلة للبرمجة كناية جيدة عن المعونة المسجلة على الصعيد القطري (باستثناء المعونة الإنسانية).

الشكل الرابع

متوسط نمو المعونة السنوية القابلة للبرمجة قطريا المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية

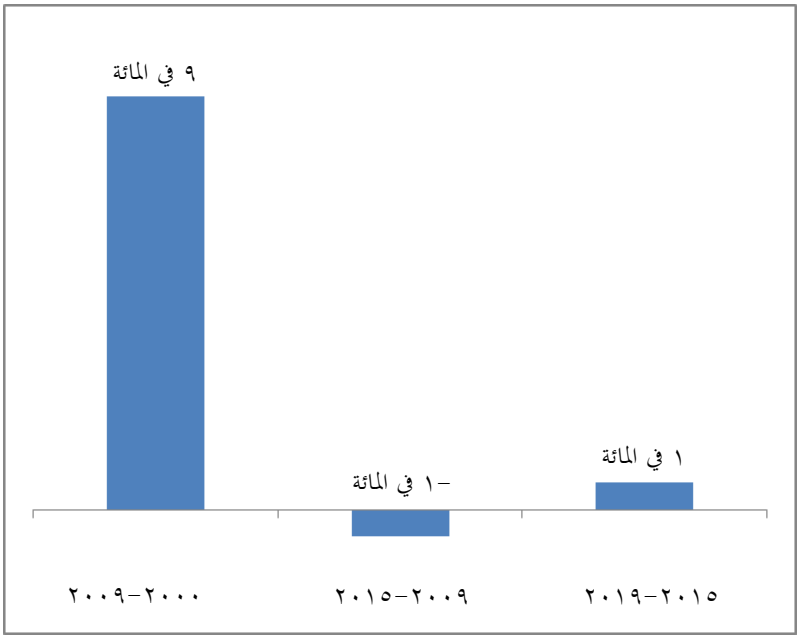

المصدر: حسابات وتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استنادا إلى احصاءات لجنة المساعدة الإنمائية.

٥٣ - ووفقا لتحليل أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يبين التوزيع القطاعي للمعونة القابلة للبرمجة قطريا (انظر الشكل الخامس) أن البلدان النامية غير الساحلية تتلقى حصة من هذه المعونة أكبر من البلدان النامية الأخرى في عدد من القطاعات، مثل الحكومة والمجتمع المدني، أو السياسات السكانية والصحة الإنجابية. وليس هذا هو الحال بالنسبة لقطاع البُنى التحتية الاقتصادية بوجه عام أو مجال النقل والتخزين بوجه خاص، وكلاهما لهما أهميتهما تحديدا للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. ومن الآن فصاعدا، سيكون التحدي الرئيسي هو منع حدوث المزيد من الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة المساعدة المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية. وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بيانا يحدد التزام أعضائها بتخصيص نسبة أكبر من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأكثر احتياجاً، مع ذِكْر البلدان النامية غير الساحلية تحديدا باعتبارها إحدى المجموعات التي تتعين زيادة دعمها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، رحبت لجنة المساعدة الإنمائية بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل وضع

إجراءات سياساتية وتنفيذها وفقا للتكليف الصادر عام ٢٠١٤ بشأن عكس مسار الاتجاه الهبوطي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأكثر احتياجا، ومنها البلدان النامية غير الساحلية. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن يولى مقدمو خدمات التعاون اهتماما خاصا للقطاعات الحيوية بالنسبة لهذه البلدان، ولا سيما البنى التحتية الاقتصادية.

الشكل الخامس

المعونة القابلة للبرمجة قطريا حسب القطاع، ٢٠١٤

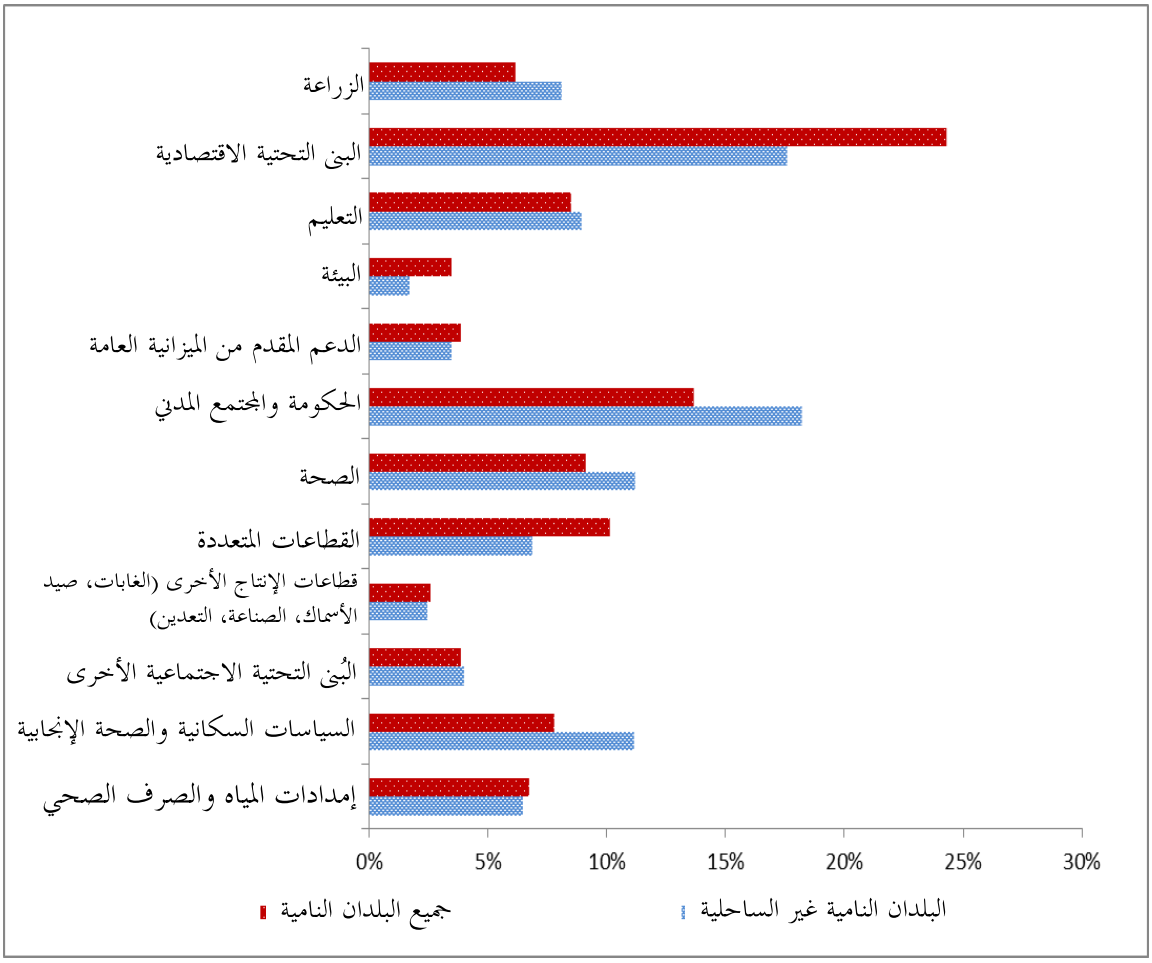

المصدر: إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٤ - وتضاعفت المعونة من أجل التجارة المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية منذ عام ٢٠٠٢. فقد بلغت المبالغ المصروفة لهذه البلدان ٦,٤٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٤، ويمثل هذا انخفاضا مقارنة بمبلغ قدره ٦,٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٣. ويخصص معظم

الدعم للبُنى التحتية الاقتصادية (٥٦ في المائة)، وبناء القدرات الإنتاجية (٤١ في المائة). وبالنظر إلى أهمية المعونة من أجل التجارة في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، من المهم زيادة المبالغ المصروفة، والأموال المخصصة للمشاريع الإقليمية أو المتعددة البلدان أيضاً.

٥٥ - وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المخصصة للبلدان النامية غير الساحلية انخفاضاً طفيفاً، بنسبة قدرها ٣ في المائة، بحيث بلغت ٢٩,١ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وذلك لأن الركود العالمي في أسعار السلع الأساسية أدى إلى انخفاض آفاق الاستثمار بشدة في العديد من هذه الاقتصادات. بيد أن نسبة ٦٧ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر خُصصت لأربعة بلدان فقط. ومن المهم إيجاد السبل الكفيلة بمساعدة جميع البلدان النامية غير الساحلية على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي والاحتفاظ به، لا سيما عن طريق تطوير البُنى التحتية والحد من الحواجز التجارية.

٥٦ - وانخفضت التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٤ انخفاضا طفيفا إلى ٢٩,٨ بليون دولار، أي بنسبة قدرها ٦ في المائة. وكانت التحويلات أعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية في عشرة من هذه البلدان. بيد أن الطابع الخاص لهذه الأموال يقيد استخدامها لأغراض المنافع العامة مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وهناك حاجة إلى سياسات فعالة للاستفادة من تدفق التحويلات المالية إلى القطاعات الاستراتيجية. ويمكن أن تستطلع البلدان النامية غير الساحلية إمكانية توفير أموال لمضاهاة التحويلات المالية واستخدام الموارد المجمعة لتمويل مشاريع البنية التحتية العامة في المجتمعات المحلية، من خلال الآليات والأدوات المالية الخاصة.

خامسا - المتابعة والاستعراض

٥٧ - يدعو برنامج عمل فيينا الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، إلى تعميم مراعاة برنامج العمل في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية. وقد قدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الدعم إلى حكومتي بوتسوانا ومونغوليا في إطار جهودهما الوطنية الرامية إلى تعميم مراعاة برنامج العمل في خططهما الإنمائية الوطنية.

٥٨ - وفي الدورة العادية لعام ٢٠١٥، اعتمد مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد قرارا يقضي بتعميم مراعاة برنامج عمل فيينا في برنامج عمل الأونكتاد. وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في أيار/مايو

٢٠١٦، اتخذت اللجنة قرارا بشأن قيام الدول الأعضاء فيها بتعميم مراعاة برنامج العمل، وكذلك في برنامج عملها وبرامج عمل منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية (القرار ٧١١ (د -٣٦)).

٥٩ - وواصل مكتب الممثل السامي تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد مكتب الممثل السامي اجتماعين للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات يسّرا التنسيق بشكل أفضل في متابعة وتنفيذ برنامج العمل ووضع المؤشرات لرصده. وفي عام ٢٠١٥، نظم مكتبُ الممثل السامي، بالشراكة مع حكومة زامبيا، منتدى رفيع المستوى لرؤساء دول وحكومات البلدان النامية غير الساحلية. ونظم مكتب الممثل السامي أيضا معتكفا بشأن الآثار المترتبة على خطة التنمية العالمية الجديدة للبلدان النامية غير الساحلية، وعقد اجتماعا لفريق خبراء بشأن تحسين التعاون في مجال النقل العابر والتجارة وتيسير التجارة لفائدة هذه البلدان.

٦٠ - وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، نظم مكتب الممثل السامي الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في جنيف في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦. واعتمد المشاركون في الاجتماع إعلانا وزاريا أبرز كيفية تعزيز هذه البلدان قدراتها التجارية والتغلب على التحديات الهيكلية التي يواجهها تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والحد من الفقر. وفي الإعلان، دعا المشاركون إلى جملة أمور من بينها اعتماد سياسات منسقة بشأن البُنى التحتية واللوجستيات والتكنولوجيا والاستثمار؛ واتخاذ تدابير متضافرة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل الحد من الاعتماد على السلع الأساسية؛ والتعجيل بالتصديق على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛ وتكريس برنامج عمل لمنظمة التجارة العالمية من أجل هذه البلدان.

٦١ - وفي عام ٢٠١٦، دعا مكتب الممثل السامي، في شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للنقل البري، إلى عقد سلسلة من المناسبات لتوعية الدول الأعضاء بعملية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة وفوائدها المحتملة والآثار المترتبة عليها، ولحثها على المشاركة في مناسبة معاهدات عام ٢٠١٦ التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٦٢ - وواصل مكتب الممثل السامي دعم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز خططها، مما أدى، بين نتائج أخرى، إلى إدراج أولويات هذه البلدان في الأطر الإنمائية الجديدة. واضطلع مكتب الممثل السامي أيضا بأعمال البحث والتحليل بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بأولويات برنامج عمل فيينا.

٦٣ - وتتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرةً على نطاق القارة لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على زيادة استخدام الطاقة المتجددة، وتوفير الدعم لها في مجال بناء القدرات بشأن سياسات تيسير التجارة وتطوير البُنى التحتية والتجارة الدولية والتكامل الإقليمي وسلامة الطرق والطيران والسياحة. وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتوعية البلدان الأفريقية بشأن موضوع الاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية من أجل تمويل تطوير البُنى التحتية في أفريقيا. واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بسلسلة من الدراسات لتقييم الاحتياجات الوطنية في مجال الحواجز الإجرائية والتنظيمية وراء الحدود وعند الحدود على السواء التي تعترض التجارة، وقدمت التدريب المتعلق بتيسير التجارة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وأطلقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للنقل البري مشروعا تجريبيا بشأن الإجراءات الجمركية المحوسبة للنقل البري الدولي - النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي - سيُستخدم كأساس لتحديد أي عيوب محتملة في النظام قبل تشغيله بالكامل.

٦٤ - وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية وتنفيذها، وتيسير التجارة، والتكامل الإقليمي والتجارة الاقليمية، وتعزيز التنويع الاقتصادي. وتجري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحليلاتٍ بشأن السياسات الحالية المتعلقة بالبنية التحتية للنقل واللوجستيات في المنطقة، مع تعزيز السياسات الإقليمية المتكاملة والمستدامة بشأن اللوجستيات والتنقل في أمريكا الجنوبية. وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استقصاءات عالمية بشأن تيسير التجارة والتجارة اللاورقية. وقدمت المساعدة التقنية أيضاً.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٥، نشر الأونكتاد ورقات بحثية بشأن تيسير مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل قيم السلع الأساسية، وبشأن تيسير التجارة والتنمية. ويواصل الأونكتاد تقديم الدعم التقني إلى هذه البلدان بشأن تنويع السلع الأساسية وإضافة القيمة، وبشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تفضي إلى الحد من الفقر، وبشأن رسملة مشاركة المغتربين في التنمية الوطنية.

٦٦ - ويقدم مركز التجارة الدولية المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة والتغلب على الحواجز غير

الجمركية. وفي عام ٢٠١٥، قدم الاتحاد الدولي للاتصالات الدعم في مجال بناء القدرات إلى هذه البلدان عن طريق تنظيم حلقات عمل بشأن جودة خدمات النطاق العريض بالنسبة للمستعملين النهائيين وبشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الخضراء باستخدام الشبكات الذكية. وقدمت منظمة الطيران المدني الدولي الدعم إلى الدول الأعضاء، بما يشمل البلدان النامية غير الساحلية، في وضع إطار تنظيمي متسق في مجال النقل الجوي وتطوير البُنى التحتية.

٦٧ - ومن خلال حلقات عمل في مجال بناء القدرات وتقديم الخدمات الاستشارية، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان النامية غير الساحلية في اعتماد سياسات نقل عديمة ومنخفضة الانبعاثات، وفي تشجيع زيادة استخدام تدابير كفاءة الطاقة التي تؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين نوعية الهواء. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية بشأن تنمية التجارة والأسواق؛ وإعداد العمليات الاستثمارية الكبيرة وتنفيذها؛ وإقامة مشاريع زيادة إنتاج المحاصيل وتربية الماشية ومصائد الأسماك وإنتاجيتها؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي.

٦٨ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول الأعضاء في إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية. وهو يوفر أيضا المساعدة التقنية المتعلقة بتيسير التجارة، مما يساعد على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، ويساعد روَّاد الأعمال في بناء مشاريع أعمال قابلة للاستمرار. وعلاوة على ذلك، وبالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ساعد البرنامج الإنمائي البلدان النامية غير الساحلية على تحضير عروض وطنية طوعية عن التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق الأهداف (بوليفيا في عام ٢٠١٤، وقيرغيزستان وزامبيا في عام ٢٠١٥، وأوغندا في عام ٢٠١٦).

٦٩ - وما زالت منظمة التجارة العالمية تعمل على تلقي التصديقات على اتفاق تيسير التجارة والإعداد لدخوله حيز النفاذ. ووفرت تلك المنظمة التدريب للدول الأعضاء بشأن اللجان الوطنية لتيسير التجارة وبشأن تنفيذ الاتفاق، وهي تنفذ برنامج عمل المعونة التجارية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار موضوع تعزيز التواصل. وإضافة إلى ذلك، تقوم منظمة الجمارك العالمية بتحويل دليلها الخاص بالمرور العابر إلى مبادئ توجيهية للمرور العابر ستشمل مبادئ توجيهية واضحة وممارسات موصى بها لتستخدمها الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠١٥، عقدت منظمة الجمارك عدة حلقات عمل لبناء القدرات والتدريب لصالح الإدارات الجمركية التي تقدمت بطلب في هذا الصدد، إلى جانب عقد جانب حلقات عمل إقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالمرور العابر في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

٧٠ - وقدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المساعدة التقنية بشأن تيسير عبور الحدود والحوكمة الرشيدة في الجمارك وبشأن الارتباط لصالح التجارة والاستثمار. ويقدم الصندوق المشترك للسلع الأساسية الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية لوضع التدابير والإجراءات السياساتية الكفيلة بتيسير إضافة قيمة إلى السلع الأساسية والاندماج المفيد في سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويعمل مجمع التفكير الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية تحت إدارة مؤقتة في انتظار اشتغاله الكامل بعد دخول الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن إنشائه حيز النفاذ. وقد أعد مجمع التفكير، في عام ٢٠١٥، تقريرا بعنوان ”المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والبلدان النامية غير الساحلية: دليل المفاوضين والممارسين من البلدان النامية غير الساحلية“.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - تعمل البلدان النامية غير الساحلية في اتجاه تعميم برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الوطنية. ويمكن أن تنظر هذه البلدان في إنشاء هيئة وطنية رفيعة المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل إعطاء دفعة قوية لتنفيذ جميع الأولويات البرنامجية على نحو متسق مع الخطط والبرامج المتوسطة الأجل. ونظرا لأن هذه الأولويات مترابطة ويعزز بعضها بعضا، لن تستطيع البلدان النامية غير الساحلية التغلب على المعوقات التي تقف في طريقها إلا باهتمام رفيع المستوى ونهج منسق متعدد الأطراف. كذلك، تستطيع بلدان المرور العابر النامية أيضا النظر في تعميم برنامج العمل لضمان تنفيذه الفعال. ويُرجى من الشركاء في التنمية أن ينظروا، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في ضرورة إعطاء الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية ومواءمة الدعم الذي يقدمونه مع أولويات تلك البلدان نفسها.

٧٢ - وتُشجَّع البلدان النامية غير الساحلية على تعميم أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية بطريقة تعزز الاتساق مع تنفيذ برنامج عمل فيينا.

٧٣ - وتوخيا لسد ثغرات التمويل والبنى التحتية، يمكن للبلدان النامية غير الساحلية وضع خطط لتنمية الاستثمار في البنى التحتية وترسيخها في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وتعزيز بيئتها المحلية المواتية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في الحاجة إلى توفير الدعم المالي والتقني لتلك البلدان لتحويل هذه الخطط إلى مشاريع محددة قابلة للتنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بإعداد دراسات الجدوى، والتفاوض على العقود، وإدارة المشاريع.

٧٤ - وقد تحتاج البلدان النامية غير الساحلية، بالتعاون، عند الاقتضاء، مع بلدان المرور العابر النامية ، إلى مواصلة وضع وتنفيذ تدابير لتيسير التجارة من أجل تبسيط عمليات العبور الحدودية، وتنفيذ نظم إدارة حدود مشتركة، وتنسيق القواعد الجمركية وغيرها من قواعد وإجراءات ووثائق عبور الحدود، بهدف ضمان تجارة عبر الحدود أسرع وأقل تكلفة، تماشيا مع معايير التيسير العالمية. وبإمكان البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النظر في إنشاء هيئة تنسيق رفيعة المستوى لتيسير المرور العابر السلس والفعال لصالح المجموعة السابقة.

٧٥ - ويُرجى من جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، التي لم تصدق بعد على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، أن تفعل ذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه بصورة فعالة. وربما يتعين على البلدان النامية غير الساحلية توضيح احتياجاتها على نحو شامل من أجل تلقي المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تحتاج إليها، والتي يجيب أن يقدمها الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية.

٧٦ - وقد يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعزز الاندماج والتعاون الإقليميين من خلال تعزيز التجارة بين بلدان المناطق والانخراط في اتفاقات مرور عابر ثنائية ومتعددة الأطراف، وتطوير البنى التحتية الإقليمية، وتحقيق تجانس السياسات. ومن شأن ذلك أن يساعد بدوره على تحول البلدان غير الساحلية إلى بلدان موصولة برا.

٧٧ - ومن أجل تيسير التحول الهيكلي، قد يتعين على البلدان النامية غير الساحلية تبني سياسات وتدابير وطنية ترمي إلى تطوير الصناعات وتنويع اقتصاداتها، بالابتعاد عن السلع الأساسية والمنتجات الزراعية ذات القيمة المنخفضة، والاتجاه إلى أنشطة وقطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، مثل الصناعة التحويلية والصناعة الزراعية والخدمات الحديثة، التي تملك أيضا إمكانات لتحقيق مستويات أعلى من فرص العمل. ويتعين أيضا النظر في وضع استراتيجية وخطط عمل واضحة المعالم، وتنفّذ من خلال التنسيق الوثيق بين القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. وينبغي للشركاء في التنمية تقديم المساعدة التقنية والمالية والمرتبطة ببناء القدرات لدعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل تهيئة البيئة المواتية اللازمة للتعاون مع القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات الأجنبية من أجل تطوير البنى التحتية، والمؤسسات، والمعارف التقنية اللازمة للتنافس في سلاسل القيمة والأسواق الدولية.

٧٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في دعم البلدان النامية غير الساحلية في وضع سياسات رامية إلى معالجة التحديات التي يشكلها تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات

وتغير المناخ. ويجب أن يتحقق ذلك بطريقة متكاملة من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

٧٩ - وربما يتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تشدد على ضرورة زيادة الدعم من الجهات المانحة، لا سيما في اتجاه المجالات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحديات الإنمائية الخاصة الناجمة عن الافتقار إلى السواحل والعزلة الجغرافية عن الأسواق العالمية الرئيسية. ويتعين دعمها في تطوير البنى التحتية الاقتصادية، وتيسير المرور العابر، وتعزيز التنوع وتخفيف آثار تغير المناخ والتصحر.

٨٠ - ويُرجى من البلدان النامية غير الساحلية أن تنضم، على وجه السرعة، إلى جميع الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة المباشرة بتعزيز تيسير التجارة، وتيسير النقل العابر، وكفاءة المعابر الحدودية وحركة السلع والخدمات بين البلدان، أو التصديق على تلك الاتفاقيات والاتفاقات. ويُرجى من هذه الدول أيضا أن تصدِّق على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، لكي يعمل بشكل كامل.

المرفق

جداول إحصائية

الجدول ١

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ودليل التنمية البشرية

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ وبملايين دولارات الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب تعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١ وبدولارات الولايات المتحدة)		دليل التنمية البشرية
	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٤
أفغانستان	١٥ ٩٣٧	٢٠ ٢٩٤	١,٥٢	١ ٦٦٣	١ ٨٢٠	٠,٤٦٥
أرمينيا	٩ ٢٦٠	١١ ٤٤٦	٣,٠٠	٦ ٥٠٨	٧ ٨٩٩	٠,٧٣٣
أذربيجان	٥٢ ٩٠٣	٥٩ ٠٢٥	١,١٠	١٥ ٩٥٠	١٦ ٦٩٥	٠,٧٥١
بوتان	١ ٥٨٥	١ ٩٩٩	٣,٢٥	٦ ٤٨٦	٧ ٦٠١	٠,٦٠٥
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٩ ٦٥٠	٢٥ ٤٤٥	٣,٩٦	٥ ٤٠٧	٦ ٤٧٦	٠,٦٦٢
بوتسوانا	١٢ ٧٨٧	١٦ ٠١٩	-٠,٢٥	١٣ ١٢٠	١٤ ٨٧٦	٠,٦٩٨
بوركينا فاسو	٨ ٩٨٠	١١ ٤١٩	٣,٩٨	١ ٤٢٢	١ ٥٦٢	٠,٤٠٢
بوروندي	٢ ٠٢٧	٢ ٣٤٤	-٢,٥٤	٧٠٨	٦٩٣	٠,٤٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٩٨٦	١ ٣٨٥	٥,٤٩	٨٨٩	٥٦٢	٠,٣٥٠
تشاد	١٠ ٦٥٨	١٣ ٣٥٩	١,٨٠	١ ٩٢٤	٢ ٠٤٤	٠,٣٩٢
إثيوبيا	٢٩ ٩٣٤	٤٨ ٣٣١	٩,٦١	١ ٠٧٦	١ ٥٣٠	٠,٤٤٢
كازاخستان	١٤٨ ٠٤٧	١٨٥ ٠٣١	١,٢٠	٢٠ ٩٤٥	٢٤ ٣٥٣	٠,٧٨٨
قيرغيزستان	٤ ٧٩٤	٦ ٠٥٩	٣,٤٧	٢ ٧٩٠	٣ ٢٢٥	٠,٦٥٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧ ١٨١	١٠ ٤٥٨	٧,٠٠	٣ ٩٨٥	٥ ٣٤١	٠,٥٧٥
ليسوتو	٢ ١٨٧	–	–	٢ ٢٣٣	–	٠,٤٩٧
ملاوي	٦ ٩٦٠	٨ ٥١١	٢,٩٥	١ ٠٦١	١ ١١٣	٠,٤٤٥
مالي	١٠ ٦٧٩	١٥ ٨٨٥	٧,٦١	١ ٧٨٣	٢ ٢٨٥	٠,٤١٩
منغوليا	٧ ١٨٩	١١ ٦٧١	٢,٣٠	٧ ٧٠٩	١١ ٤٧١	٠,٧٢٧
نيبال	١٦ ٠٠٣	١٩ ٦٦٩	٣,٣٦	١ ٩٩٧	٢ ٣١٣	٠,٥٤٨
النيجر	٥ ٧١٩	٧ ٦٣٨	٣,٦١	٨٢١	٨٩٧	٠,٣٤٨
باراغواي	٢٠ ٠٣١	٢٥ ٣٩٣	٣,٠١	٧ ٢٩٠	٨ ٦٤٤	٠,٦٧٩
جمهورية مولدوفا	٥ ٨١٢	٧ ٠٠٥	-٠,٥٠	٣ ٩٢٥	٤ ٧٤٢	٠,٦٩٣
رواندا	٥ ٦٩٩	٨ ٠٠٧	٦,٩٠	١ ٣٢٩	١ ٦٥٥	٠,٤٨٣

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ وبملايين دولارات الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب تعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١ وبدولارات الولايات المتحدة)		دليل التنمية البشرية
	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٤
جنوب السودان	١٥ ٧٢٧	٨ ٨٥٦	-٦,٣٥	٣ ٧٩٤	١ ٧٤١	٠,٤٦٧
سوازيلند	٣ ٥٢٨	٣ ٩٤٩	١,٦٦	٧ ٦٤٢	٧ ٩٣٠	٠,٥٣١
طاجيكستان	٥ ٦٤٢	٧ ٧٧٩	٤,٢٠	٢ ١٢٣	٢ ٦١٦	٠,٦٢٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	٩ ٤٠٧	١٠ ٥٨٧	٣,٦٧	١١ ٣٩٤	١٢ ٧٢٥	٠,٧٤٧
تركمانستان	٢٢ ٥٨٣	٣٧ ٢٥٤	٦,٥٠	١٠ ٠٣٢	١٥ ٥٢٧	٠,٦٨٨
أوغندا	٢٠ ١٨٢	٢٦ ٢٧٧	٥,٠٤	١ ٥٥٤	١ ٧١٨	٠,٤٨٣
أوزبكستان	٣٩ ٣٣٣	٥٨ ١١٤	٨,٠٠	٤ ١٨٥	٥ ٦٤٣	٠,٦٧٥
زامبيا	٢٠ ٢٦٦	٢٦ ٣٤٧	١,٦٥	٣ ٢٧٧	٣ ٦٥٨	٠,٥٨٦
زمبابوي	٩ ٤٢٢	١٢ ٧٨٥	١,٠٧	١ ٣٨٩	١ ٦٨٨	٠,٥٠٩
البلدان النامية غير الساحلية، المتوسط	١٧ ٢٥٣	٢٢ ٨٥٠	٣,٦٧	٤ ٠٢٤	٤ ٧٧٠	٠,٥٦٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

الجدول ٢

مؤشرات مختارة للبنية التحتية

البلدان النامية غير الساحلية	سكك حديدية كيلومتر	اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ نسمة)		مستخدمو الإنترنت (لكل ١٠٠ نسمة)		الحصول على الكهرباء (النسبة المئوية من السكان)	
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠١٢
أفغانستان	–	٧٠,٧	٧٤,٩	٥,٩	٦,٤	٤١,٠	٤٣,٠
أرمينيا	٨٢٦	١١٢,٤	١١٥,٩	٤١,٩	٤٦,٣	٩٩,٨	١٠٠,٠
أذربيجان	٢ ٠٦٨	١٠٧,٦	١١٠,٩	٥٨,٧	٦١,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بوتان	–	٧٢,٢	٨٢,١	٢٩,٩	٣٤,٤	٧٢,٠	٧٥,٦
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣ ٦٥٢	٩٧,٧	٩٦,٣	٣٦,٩	٣٩,٠	٨٠,٢	٩٠,٥
بوتسوانا	٨٨٨	١٦٠,٦	١٦٧,٣	١٥,٠	١٨,٥	٤٣,١	٥٣,٢
بوركينا فاسو	٦٢٢	٦٦,٤	٧١,٧	٩,١	٩,٤	١٣,١	١٣,١
بوروندي	–	٢٥,٠	٣٠,٥	١,٣	١,٤	٥,٣	٦,٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	٢٩,٥	٢٤,٥	٣,٥	٤,٠	٩,٥	١٠,٨
تشاد	–	٣٥,٦	٣٩,٨	٢,٣	٢,٥	٣,٥	٦,٤

البلدان النامية غير الساحلية	سكك حديدية كيلومتر	اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ نسمة)		مستخدمو الإنترنت (لكل ١٠٠ نسمة)		الحصول على الكهرباء (النسبة المئوية من السكان)	
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠١٢
إثيوبيا	–	٢٧,٣	٣١,٦	١,٩	٢,٩	٢٣,٠	٢٦,٦
كازاخستان	١٤ ٣٢٩	١٨٤,٧	١٧٢,٢	٥٤,٠	٥٤,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
قيرغيزستان	٤١٧	١٢١,٤	١٣٤,٥	٢٣,٠	٢٨,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	–	٦٨,١	٦٧,٠	١٢,٥	١٤,٣	٦٦,٠	٧٠,٠
ليسوتو	–	٨٦,٣	٨٥,٠	٥,٠	١١,٠	١٧,٠	٢٠,٦
ملاوي	٧٩٧	٣٢,٣	٣٣,٥	٥,١	٥,٨	٨,٧	٩,٨
مالي	٥٩٣	١٢٩,١	١٤٩,٠	٣,٥	٧,٠	١٦,٦	٢٥,٦
منغوليا	١ ٨١٨	١٠١,٤	١٠٥,٠	٢٠,٠	٢٧,٠	٨٦,٢	٨٩,٨
نيبال	٥٩	٧٦,٨	٨١,٩	١٣,٣	١٥,٤	٧٦,٣	٧٦,٣
النيجر	–	٣٩,٣	٤٤,٤	١,٧	٢,٠	٩,٣	١٤,٤
باراغواي	٣٦	١٠٣,٧	١٠٥,٦	٣٦,٩	٤٣,٠	٩٧,٤	٩٨,٢
جمهورية مولدوفا	١ ١٥٧	١٠٦,٠	١٠٨,٠	٤٥,٠	٤٦,٦	٩٨,٦	١٠٠,٠
رواندا	–	٥٦,٨	٦٤,٠	٩,٠	١٠,٦	١٠,٨	١٨,٠
جنوب السودان	–	٢٥,٣	٢٤,٥	١٤,١	١٥,٩	١,٥	٥,١
سوازيلند	٣٠٠	٧١,٥	٧٢,٣	٢٤,٧	٢٧,١	٣٥,٢	٤٢,٠
طاجيكستان	٦٢١	٩١,٨	٩٥,١	١٦,٠	١٧,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	٦٩٩	١٠٦,٢	١٠٥,٥	٦٥,٢	٦٨,١	٩٩,٠	١٠٠,٠
تركمانستان	٤ ٩٨٠	١١٦,٩	١٣٥,٨	٩,٦	١٢,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أوغندا	٣٢٠	٤٨,١	٥٢,٤	١٦,٢	١٧,٧	١٤,٦	١٨,٢
أوزبكستان	٤ ١٩٢	٧٤,٣	٧٨,٤	٣٨,٢	٤٣,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
زامبيا	١ ٢٤٨	٧١,٥	٦٧,٣	١٥,٤	١٧,٣	١٨,٥	٢٢,١
زمبابوي	٣ ٠٧٧	٩٦,٣	٨٠,٨	١٨,٥	١٩,٩	٣٦,٩	٤٠,٥
البلدان النامية غير الساحلية	٤٢ ٦٩٩	٨٢,٢	٨٤,٩	٢٠,٤	٢٢,٨	٤٢,٢	٥٥,٥

المصدر: البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات.

الجدول ٣

التجارة الدولية، والصادرات والواردات من البضائع

البلدان النامية غير الساحلية	مجموع الصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	مجموع الواردات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	التجارة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	حصة الصادرات في الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية)	دليل التركيز
	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٤
أفغانستان	٤٧٠	٥ ٥٧١	٥٣,٢	٠,٠٠٣	٠,٣١
أرمينيا	١ ٤٨٧	٣ ٢٥٤	٧١,٠	٠,٠٠٩	٠,٢٢
أذربيجان	١٤ ٥٠٠	٩ ٤٠٠	٧٢,٦	٠,٠٨٨	٠,٨٦
بوتان	٥٨٥	١ ١٧٠	١١٦,٠	٠,٠٠٤	٠,٣٦
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٨ ٢٦١	٩ ٦٠٢	–	٠,٠٥٠	٠,٤٧
بوتسوانا	٦ ١٤١	٦ ٣٤٨	٩٩,٢	٠,٠٣٧	٠,٨٢
بوركينا فاسو	٢ ١٣٢	٢ ٦٤٧	٦٨,٧	٠,٠١٣	٠,٤٧
بوروندي	١١١	٧٥٥	٤٠,٠	٠,٠٠١	٠,٣٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٠	٣٤٨	٣٩,٥	٠,٠٠١	٠,٣٦
تشاد	٢ ٩٠٠	٢ ٢٠٠	٦٧,٢	٠,٠١٨	٠,٩١
إثيوبيا	٣ ٨٢٥	١٩ ٠٦٣	٣٧,٢	٠,٠٢٣	٠,٣١
كازاخستان	٤٥ ٧٢٦	٣٠ ١٨٦	٥٣,٣	٠,٢٧٧	٠,٦٧
قيرغيزستان	١ ٦٧٦	٤ ٠٧٠	–	٠,٠١٠	٠,١٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢ ٣٤٠	٣ ٨٦٠	٧٩,٠	٠,٠١٤	٠,٢٨
ليسوتو	٧٧٥	١ ٩٥٤	–	٠,٠٠٥	٠,٣٩
ملاوي	١ ٣٧٥	٢ ٩٣٢	٦١,٩	٠,٠٠٨	٠,٤٨
مالي	٢ ٥٣٢	٣ ١٦٧	٥٠,٧	٠,٠١٥	٠,٥٢
منغوليا	٤ ٦٧٠	٣ ٧٩٧	٨٧,٠	٠,٠٢٨	٠,٤٨
نيبال	٧٢٠	٦ ٣٨٠	٥٣,٢	٠,٠٠٤	٠,١٥
النيجر	١ ٠٥٠	١ ٩٩٠	٥٦,٦	٠,٠٠٦	٠,٤٣
باراغواي	٨ ٣٦١	١٠ ٢٩١	٨٢,١	٠,٠٥١	٠,٣٣
جمهورية مولدوفا	١ ٩٦٧	٣ ٩٨٧	١١٧,٢	٠,٠١٢	٠,١٥
رواندا	٦٥٩	٢ ٥٧٠	٤٥,٣	٠,٠٠٤	٠,٤٤
جنوب السودان	–	–	٦٧,٤	–	–
سوازيلند	١ ٦٩٧	١ ٤٣٢	–	٠,٠١٠	٠,٢٧
طاجيكستان	٩٠٠	٣ ٤٠٠	–	٠,٠٠٥	٠,٤١

البلدان النامية غير الساحلية	مجموع الصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٢٠١٥	مجموع الواردات (بملايين دولارات الولايات المتحدة) ٢٠١٥	التجارة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠١٥	حصة الصادرات في الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية) ٢٠١٥	دليل التركيز ٢٠١٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	٤ ٤٩٠	٦ ٤٠٠	١١٣,٣	٠,٠٢٧	٠,١٩
تركمانستان	١٤ ٠٠٠	٧ ٨٠٠	–	٠,٠٨٥	٠,٧٦
أوغندا	٢ ٢٤٥	٥ ٧٨٠	٤٦,٩	٠,٠١٤	٠,١٩
أوزبكستان	١٣ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	٤٢,٨	٠,٠٧٩	٠,٢٨
زامبيا	٦ ٩٦١	٨ ٤٥١	–	٠,٠٤٢	٠,٦١
زمبابوي	٢ ٧١٦	٤ ٠٠٠	٧٥,٠	٠,٠١٦	٠,٣١
hgبلدان نامية غير ساحلية	١٥٨ ٣٥٩	١٨٦ ٨٠٥	٦٧,٩	٠,٩٦١	٠,٣٦

المصدر: البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول ٤

حصة الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات في القيمة المضافة وحصة تبادل السلع الأساسية الأولية في صادرات البضائع

البلدان النامية غير الساحلية	حصة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠١٥	حصة الزراعة في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠١٥	حصة الخدمات في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠١٥	صادرات السلع الأولية والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي (النسبة المئوية من مجموع صادرات البضائع) ٢٠٠٠-٢٠١٠	٢٠١٤
أفغانستان	١٢,٨	٢٢,٦	٥٥,٠	٦٦,١	٦٥,٨
أرمينيا	١٠,٢	١٩,٤	٥١,٩	٦٥,٣	٧٨,٩
أذربيجان	٥,٨	٦,٨	٥٦,٢	٩٤,٨	٩٧,٢
بوتان	٨,٣	١٧,١	٤٠,٩	٤٩,٠	٣٧,٦
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	–	–	–	٨٩,٩	٩٦,٣
بوتسوانا	٦,٣	٢,٤	٦٤,٢	٨٧,٩	٩٤,٧
بوركينا فاسو	٦,٢	٣٢,٩	٤٥,٢	٩١,٤	٩١,٨
بوروندي	٩,٦	٤٢,٩	٤٠,٤	٨٨,٦	٧٦,٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	٧,٦	٤٧,٥	٣٨,٨	٩٤,٠	٩٢,٢
تشاد	٢,٩	٥٢,٤	٣٣,٤	٩٧,٦	٩٨,٩
إثيوبيا	٤,١	٤١,٠	٤٢,٨	٨٨,٦	٨٩,٤
كازاخستان	١٠,٨	٥,٠	٦١,٨	٨٦,٨	٩٠,٤
قيرغيزستان	١٣,٧	١٥,٩	٥٧,١	٦٠,١	٥٤,٩

البلدان النامية غير الساحلية	حصة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	حصة الزراعة في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	حصة الخدمات في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	صادرات السلع الأولية والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي (النسبة المئوية من مجموع صادرات البضائع)	
	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٠-٢٠٠٠	٢٠١٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٩,٣	٢٧,٢	٤١,٩	٧١,١	٨٤,٠
ليسوتو	–	–	–	٢٠,٤	٤٣,٩
ملاوي	١٠,٦	٢٩,٣	٥٤,٥	٨٨,٨	٨٣,٨
مالي	–	٤١,٠	٣٩,٨	٩١,٢	٨٧,٨
منغوليا	٩,١	١٤,٨	٥١,١	٨٧,٥	٩٧,٧
نيبال	٦,٥	٣٢,٨	٥١,٦	٢٩,٣	٢٧,٠
النيجر	٥,٧	٣٦,٤	٣٧,٣	٦٩,٦	٧١,٧
باراغواي	١١,٨	١٨,٥	٥٢,٢	٨٨,٥	٩١,٠
جمهورية مولدوفا	١٤,٠	١٣,٨	٦٨,٢	٤٧,٧	٤٦,٨
رواندا	٤,٨	٣٢,٧	٤٧,٥	٨٨,٠	٨٤,٩
جنوب السودان	–	–	–	–	–
سوازيلند	٣٧,٩	٦,٩	٤٨,٩	٤٠,١	٤٤,٨
طاجيكستان	–	–	–	٨٤,١	٧٤,٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	١٢,٣	١١,٢	٦٢,٧	٢٦,٦	٢٠,١
تركمانستان	–	–	–	٨٨,٩	٩٤,٤
أوغندا	٨,٧	٢٤,٧	٥٤,٩	٧٧,٦	٦٦,٦
أوزبكستان	١١,٢	١٨,٣	٤٧,١	٦٥,٤	٦٨,٢
زامبيا	–	–	–	٨٨,١	٨٢,٨
زمبابوي	١١,٩	١٢,٥	٥٩,٠	٧٣,٦	٨٠,٧
البلدان النامية غير الساحلية، المتوسط	٦,٩	١٤,٦	٤٣,٣	٨٢,٢	٨٦,٧

المصدر: البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.